Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2021 Vol.4 No.1 Special pp:102-117.

The importance of adopting price-level accounting data in the control of the investment budget

LAHBIL Boudjemaa[1], HAROUCHI Djelloul[2],

[1]. University of Adrar, Algeria, lahbil.boudjemaa@univ-adrar.edu.dz
[2] Department of Economics , University of Adrar, Algeria , harrouchidjelloul@univ-adrar.edu.dz

ARTICLE INFO

Article history:
Received:05/11/2020
Accepted:09/11/2020
Online:11/01/2021

Keywords:
price level
budget
Index price level
historical cost
JEL Code:
D24;E31;M41

ABSTRACT

the study aimed at showing the impact of the preparation of the estimated budget in light of changes in price levels in enhancing its regulatory role. The research singled out the investment budget of the Algerian electricity production company for 2018 and 2019 to adjust according to the special price indices and compare them with the actual budget at the end of the cycle. The study concluded that adjusting the investment budget data in the light of changes in price levels would give greater credibility to the deviations recorded.

أهمية اعتماد البيانات المحاسبية المعدلة حسب مستوى الأسعار في الرقابة على الموازنة الاستثمارية

لهبيل بوجمعة [1]، حروشي جلول [2]،

[1]قسم العلوم التجارية، جامعة ادرار، الجزائر/ lahbil.boudjemaa@univ-adrar.edu.dz .
[2] كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ادرار، الجزائر / harrouchidjelloul@univ-adrar.edu.dz .

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2020/11/05:
تاريخ القبول: 2020/11/09
تاريخ النشر: 2021/01/11

الكلمات المفتاحية
مستوى الأسعار
موازنة
أرقام قياسية للأسعار
تكلفة تاريخية
JEL Code:
D24;E31;M41

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان اثر إعداد الموازنة التقديرية في ضوء تغيرات مستويات الأسعار في تعزيز دورها الرقابي. خص البحث الموازنة الاستثمارية للشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء لسنتي 2018 و 2019 للتعديل حسب الأرقام القياسية الخاصة للأسعار ومقارنتها بالموازنة الفعلية في نهاية الدورة. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تعديل بيانات الموازنة الاستثمارية في ضوء تغيرات مستويات الأسعار من شانه إعطاء مصداقية اكبر للانحرافات المسجلة.

- مقدمة:

يهدف البحث الايجابي في المحاسبة إلى شرح وتوقع الظواهر والممارسات المحاسبية . ولذلك فان النظرية الإيجابية في المحاسبة استفادت من نظرية التعاقدات حيث اعتبرت أن إي شركة أو وحدة اقتصادية تعتبر سلسلة من

*Corresponding Author *Full Name*, LAHBIL Boudjemaa

التعاقدات بين الأطراف المختلفة وذلك لتخفيض التعارض في المصالح بين الأطراف ودور المحاسبة هو تسهيل صياغة ومتابعة تنفيذ هده التعاقدات. وبالتالي وفق هذا الطرح المعلومة المحاسبية ليست بمعزل عن المتغيرات الأخرى داخل الشركة؛ فهي تتفاعل مع قرارات الإنتاج، الاستثمار، والتمويل داخل الشركة. حيث تستخدم هذه المعلومات كأساس لتوزيع الموارد، صياغة عقود الحوافز، وضع شروط المديونية. ولذلك فان الإدارة وهي المسئول الأول عن إصدار التقارير المحاسبية؛ سيكون لديها الحافز لتفضيل طريقة محاسبية على أخرى. كما أن قراراتها المختلفة قد تتأثر وفقا لأثرها على الأرباح المحاسبية في النهاية.

إلا أن البحث الحديث في المحاسبة يركز حاليا على مسالة تقييم العناصر في القوائم المالية. والبحوث المحاسبية في السنوات الأخيرة بدأت تركز على قدرة الأرقام المحاسبية على التنبؤ بدلا من التركيز على سلوك أسعار الأسهم بعد نشر القوائم المالية. ووفقا لهذه البحوث فان أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في قدرتها على التنبؤ بأسعار الأسهم والعائد السوقي. (الدهراوي، 2001، صفحة 279)

في ضوء ذلك جاءت إشكالية الموضوع تتمحور حول التساؤل العام التالي:

ما مدى فاعلية الموازنة الاستثمارية المعدة في ضوء مستويات الأسعار في تعزيز دور الرقابة على الأداء الاستثماري في منشآت الأعمال.

وللإجابة على التساؤل العام استعنا بالفرضيات التالية:

- الموازنة الاستثمارية المعدة وفق التكاليف التاريخية مضللة و لا تعكس الواقع الحقيقي للمنشاة.
- تعديل الموازنة حسب مستويات الأسعار من شانه أن يعزز دور الموازنة في الرقابة وتقييم الأداء.

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تجسده الموازنة الاستثمارية في تحقيق مبدأ الاستمرارية والبقاء في أي وحدة اقتصادية. مما يلزم أصحاب القرار على تدقيق القرار الاستثماري.

1- الموازنات التخطيطية كآلية من آليات التخطيط المالي والرقابة المالية

في الأصل كانت كلمة موازنة تطلق على الكشف الذي تعده الدولة لتقدير إيراداتها ونفقاتها ويرجع أصل مصطلح Budget إلى الكلمة الفرنسية Bougette وتعني حقيبة. وفي المراحل الأولى لاستخدام الموازنات في الحكومة كان وزير المالية الانجليزي يعد تقديرات الموازنة وتقديمها إلى مجلس العموم البريطاني في حقيبة جلدية. ومع كبر المنشات ومع التطور التكنولوجي بدا المسؤولين في المنشات في استخدام الموازنات كجداول تقديرية عما هو مطلوب من موارد لتنفيذ خطة معينة ويعد المفكر الأمريكي degazeux أول من استخدم مصطلح الموازنة؛ حيث خصص فصلا كاملا عن الموازنات في كتابه ، التطور التاريخي للتكاليف الذي أصدره عام 1825 والذي وصف فيه الموازنات بأنها جداول تبين احتياجات المنشاة من الموارد وتوقيتات تدفق هذه الموارد . ويمكن تلخيص المراحل التي مرت بها الموازنات كاداه للتخطيط والرقابة على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: الموازنة عبارة عن جداول لتجميع المواد المطلوبة لتنفيذ برنامج معين.
- المرحلة الثانية: طورت فيه الموازنة بحيث أصبحت تتضمن جدولا لتوقيت تنفيذ البرنامج.
- المرحلة الثالثة: أصبحت الموازنات تستخدم مع التكاليف المعيارية.
- المرحلة الرابعة: أصبحت الموازنات تستخدم كوسيلة فعالة للتخطيط الإداري والرقابة والتنسيق بين أنشطة المنشاة المختلفة. وهي مظهر من مظاهر نجاح المنشات في الوقت الحاضر. (محمد الفضل، عبد الناصر، و الراوي، 2007، صفحة 231)

مفهوما الميزانية والموازنة قائمان على فكرة التوازن، بمعنى الاتساق بين مجموعة من الأهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف. وقد عرفت منذ زمن بالموازنات التقديرية؛ إلا أن اسم الموازنات التخطيطية أصبح أكثر شيوعا في الوقت الحاضر؛ ولعل السبب في استخدامه هو انه يبرر عنصر التوازن الذي تبنى عليه الموازنة التخطيطية. كما أنه يبرر أيضا أهمية الموازنات لعملية التخطيط واعتبارها جزءا لا يتجزأ منها. (ابو حشيشي، 2005، صفحة 396)

1-1 ماهية الموازنات التخطيطية

يطلق على الموازنة عدة مسميات منها الموازنة التخطيطية والموازنة التقديرية والموازنة الرقابية. فكلمة تخطيطية تشير إلى أن الموازنة تحتوي على بيانات عن الخطة التي تعتمدها الشركة. كما أن تسميه تقديرية أي أنها متوقعة ولم تحدث بعد؛ أما الرقابية يقصد بها أن بيانات الموازنة تستخدم في رقابة وقياس الأداء الفعلي ولا يقتصر إتباع أسلوب الموازنة على أنشطة معينة بل يمتد إلى كل فرع وقطاع مهما كان نشاطه من خلال وضع تقديرات للظروف المتوقعة في المستقبل لتحقيق الهدف بأقل كلفة ممكنة.

الموازنة التخطيطية هي الخطة المنسقة لجميع عمليات المشروع في مدة الموازنة. فهي تمد المنشاة بتقدير الأرباح الكلية والأرباح المحققة بواسطة كل قسم من الأقسام عن طريق تجميع المبيعات والمصاريف البيعية والإدارية وإدراج جميع عناصر الإيرادات والمصاريف التي لم تتضمنها إي موازنة فرعية. (عبد الستار، 2007)

والموازنة بأبسط صورها تعني المعادلة بين إيرادات ونفقات شخص أو مؤسسة أو حكومة أو منشأة أعمال ما خلال فترة قادمة، حيث أن تدفق الإيرادات والحاجة لإنفاقها لا تتزامنان بشكل متناسق.

وتعد الموازنة من أهم أساليب المحاسبة الإدارية، وهي ترجمة لأهداف المنظمة في فترة مقبلة في صورة كمية ومالية، وتعتبر الموازنة الهدف النهائي لعملية التخطيط وهي الوسيلة أو الأداة التي سوف تستخدم في تحديد انحراف الأداء الفعلي عن التقديرات الموضوعة. (البلتاجي، 1996، صفحة 19)

عرفها المؤتمر العربي الخامس للعلوم الإدارية؛ بأنها تعبير كمي عن الأهداف الحالية للإدارة وخططها المتعلقة بعمليات تمويل المنشأة خلال السنة. (يوحنا و الرزق، 2006، صفحة 181)

أما الدكتور" شيروود" وهو أحد المتخصصين في كتابات الموازنة فيعرفها بأنها :

خطة شاملة، متمثلة بأرقام يتم تحديدها لبرنامج كامل لفترة زمنية محددة؛ وهي تتضمن تقديراً للخدمات والنشاطات والمشاريع ونفقات ومصادر ضرورية للإنفاق. (الجديلي، 2005، صفحة 36)

طبقاً ل " Keller and Ferrara " الموازنة التخطيطية هي الخطة المنسقة لجميع عمليات المشروع في مدة الموازنة؛ فهي تمد المنشأة بتقدير لأرباحه الكلية والأرباح المحققة بواسطة كل قسم من الأقسام عن طريق تجميع المبيعات والمصاريف الصناعية والمصاريف البيعية والإدارية وإدراج جميع عناصر الإيرادات والمصاريف التي لم تتضمنها إي موازنة فرعية.(keller & ferrara, 1998, p. 388)

وتستخدم الموازنة كذلك في رقابة وتقويم الأداء الفعلي للمنشأة؛ وذلك بمقارنة الأداء الفعلي بالمخطط، بالاعتماد على قياس الانحرافات بين النتائج المقدرة و المنجزة فعليا سواء كانت موجبة أو سالبة. ثم التحري عن طبيعة الانحراف. ولو انه ليس الهدف هو كشف الانحراف بحد ذاته؛ ولكن الهدف هو اتخاذ القرار السليم في مواجهة هذا الانحراف ومدى تأثيره على نتائج الأداء (بان هاني، بشرى، و عيدان، 2013، صفحة 325).

1-2 اثر تغيرات مستويات الأسعار على الموازنات التخطيطية

يبين سليم محمد عيد "1997" أن أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على الموازنات التخطيطية يتمثل في النقاط التالية: (عيد، 1997)

كذلك تحدث مطر محمد "2004" بأن النظام التقليدي للقياس المحاسبي والمبني على مدخل التكلفة التاريخية يعاني قصوراً واضحاً تنعكس آثاره على مخرجات هذا النظام فيقلل من ملاءمتها لاتخاذ القرارات خصوصاً في الفترات التي ترتفع فيها معدلات التضخم الاقتصادي. (مطر، 2004)

1-2-1 مرحلة التخطيط:

ينتج عن تغير الأسعار صعوبة في تحقيق فاعلية تخطيط الموازنات التخطيطية، إذ يؤثر التغير في المستوى العام للأسعار على دقة التنبؤات المالية المطلوبة للتخطيط .ويفضل عند إعداد مؤشرات الموازنات التخطيطية في أوقات التضخم، استخدام الأرقام القياسية الخاصة بالمواد والأجور والمصاريف غير المباشرة .أما إذا كانت الأرقام القياسية غير متوفرة، فقد تلجأ الإدارة إلى استخدام الأرقام القياسية العامة، مثل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

تزداد مشاكل التخطيط طويل الأجل في فترات تغير الأسعار إذ تزداد عوامل عدم التأكد حين تقدير نشاط الشركة في المستقبل ؛ ما الذي يجب أداؤه في هذا الصدد هل يجب إعداد الخطط على أساس مستويات الأسعار السائدة وقت إعدادها ثم تعديلها برفع أسعار البيع في المستقبل كلما ظهرت الحاجة إلى ذلك ، أم يجب تحديد مستويات الأسعار في المستقبل وإعداد خطة طويلة الأجل وتكاليف معيارية على أساس هذه الأسعار المستقبلية.

يعتبر استخدام الأرقام القياسية أسلوبا جديدا لمد الإدارة بالمعلومات المستمرة عن مستويات التكلفة الجارية. (الفيومي، 2000، صفحة 252)

ترتبط مشاكل التخطيط في أوقات التضخم بطول المدة الزمنية للخطة فكلما طالت مدة الخطة كلما تعرضت النتائج المالية إلى عوامل عدم التأكد لذلك فبناء الموازنات والتكاليف المعيارية وتسعير المنتجات يجب أن يكون على أساس التكاليف الجارية مع إجراء تعديلات دورية كلما ظهرت الحاجة إليها. مع ذلك فان جانب من التخطيط الاستراتيجي يجب أن يوجه لحماية الشركة من تأثير التغير في أسعار السلع وتأثير التضخم . فالحاجة للمحافظة على القوة الشرائية لملاك المشروع تبدو ضرورية للحصول على أموال ملكية في السنوات المقبلة (الفيومي، 2000، صفحة 253).

2-2-1 مرحلة الرقابة:

لابد من تعديل الموازنات باستمرار لكي تعكس وتقترب من الأسعار الجارية، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق وضع معايير حسب توقعات الإدارة لتعديلها كلما تطلب ذلك. وقد يكون كل شهر أو كل فصل، إن هذا الأسلوب يساعد على التنبؤ الدقيق للتغيرات في مستويات الأسعار.

الأساس لكي تؤخذ آثار التضخم في الاعتبار على الموازنات الرأسمالية هو الاتساق في معالجة الحد الأدنى لمعدل العائد المرغوب فيه، وكذلك التدفقات النقدية المتنبأ بها سواء كانت داخلة أو خارجة .هذا الاتساق يمكن تحقيقه عن طريق تضمين عنصر التضخم في كل من الحد الأدنى لمعدل العائد المرغوب فيه والتنبؤات بالتدفقات النقدية بنوعيها. لذلك يجب أن تراعى آثار التضخم على كل مدخلات نموذج التحليل لكي تتسم النتائج بالمنطقية.

من الناحية العملية كذلك يشوب إعداد الموازنات التخطيطية قصور من ناحيتين:

أولا: أن عملية إعداد الموازنات تعتمد في معظمها على بيانات داخلية فقط دون الرجوع إلى أي مصادر مرجعية خارجية موثوق بها وذلك:

* للتحقق من ملائمة المستهدفات الموضوعة للظروف الداخلية والخارجية السائدة وقت إعداد الموازنة.
* للتقييم العادل للأداء أخذا في الاعتبار الظروف الداخلية والخارجية التي سادت في السوق بالفعل خلال فترة التنفيذ.

ثانيا: افتراض ثبات واستمرار صحة ودقة بيانات الموازنة ونتائجها المستهدفة التي تم تخطيطها في بداية الفترة الحالية وحتى بداية التخطيط وإعداد الموازنة للفترة المقبلة.

هذه النتائج والمستهدفات في بداية الفترة الحالية ستكون هي الأساس لإجرائيين على درجة كبيرة من الخطورة في نهاية الفترة الحالية وبداية الفترة التالية وهما:

* تقييم الأداء بالمقارنة مع النتائج الفعلية في نهاية الفترة.
* إعداد الموازنة للفترة المقبلة.

ولا يمكن تصور صحة هذه الإجراءات إلا إذا أمكن تصور بيئة ساكنة لا تتغير على مدار سنة كاملة، وهذا هو الخطأ بعينه، وهو مصدر كل المشاكل المصاحبة لعملية إعداد الموازنات التقليدية. (عبد المنعم، 2017، صفحة 58)

3-2-1 تقييم الأداء

يتم تقييم أداء العمليات اليومية في المستويات الإدارية والإنتاجية الدنيا بمقياس النتائج المعيارية مسبقا. وذلك ينطبق على استخدام المواد وعدد ساعات العمل وكمية الإنتاج والوحدات المباعة . وبالمثل من ناحية التكاليف حيث تقارن التكاليف الفعلية بالتكاليف المقدرة . بحيث يتم تقسيم الوحدات إلى مراكز ربحية مستقلة يتم قياس أدائها عن طريق نسبة الربح إلى القيم الجارية للأصول.

حتى يتم توحيد مقياس الأداء بين الفروع والشركات والأقسام التي تستخدم أصول قديمة منخفضة القيمة وبين مثليها التي تستخدم أصول حديثة مرتفعة التكلفة. (الفيومي، 2000، صفحة 255)

2- تأثير تغيرات مستويات الأسعار على تقويم الاقتراحات و المشاريع الاستثمارية

تعتبر الموازنة الرأسمالية من أهم القرارات الإدارية بالمشروعات. وهي مصطلح يستخدم للإشارة إلى التخطيط طويل الأجل للإنفاقات الاستثمارية وطريقة تمويلها.حيث أن قرارات الاستثمار عادة ما تربط المنشاة لفترة طويلة الأجل؛ أي ا ن أي خطا في إعدادها قد يهدد بقاء المشروع .

بحيث توجد طرق عديدة للاستخدام كمعيار لاتخاذ القرار الاستثماري؛ منها فترة الاسترداد، معدل العائد الداخلي، صافي القيمة الحالية، معدل العائد المحاسبي. إلا أن هناك مضمونين مهمين لأي قرار استثماري بغض النظر عن الطريقة المستخدمة في المفاضلة بين الاقتراحات

يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض حقيقي في قيمة العملة وبالتالي يؤثر على كل الأسعار ولكن بدرجات متفاوتة. والصعوبة الأساسية تكمل في التفاوت في تغير السلع من سلعة لأخرى مما يصعب قياس معدل تغير مستوى الأسعار وهو ما يشكل عائقا بالنسبة لتقويم المشاريع الاستثمارية؛ والتي يجب أن تعكس توقعات التغير في الأسعار في المستقبل. (يوحنا و الرزق، 2006، صفحة 128)

كما يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار كذلك إلى زيادة حقيقية في التدفقات النقدية المتولدة عن الاقتراح الاستثماري؛ وما لم يتم تعديل تلك التدفقات لإزالة اثر تغيرات مستويات الأسعار فان نتائج عملية التقييم سوف يترتب عليها اختيار خاطئ لاقتراحات الاستثمار. لان التغير في المستوى العام للأسعار يترك آثار عكسية على صافي القيمة

الحالية للتدفقات النقدية ؛ والسبب يعود إلى أن قسط الاهتلاك يحسب على أساس القيمة الفعلية وليس على أساس القيمة الإحلالية للأصل. وفي حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار تؤدي هذه الطريقة إلى تحميل قائمة الدخل بقسط للإهتلاك يقل عن الحقيقة ؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حقيقية في الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة في الضرائب المدفوعة. (شقيري و عزمي، 2009، صفحة 180)

كما يؤثر مستوى الأسعار على المقدار المستثمر من الأموال في الموجودات الثابتة ففي فترات ارتفاع الأسعار تحتاج الشركة إلى استثمار مبالغ كبيرة وعكس ذلك في فترات انخفاض الأسعار. إلا أن تأثير التغيرات في الأسعار على حجم الأموال المستثمرة في الموجودات الثابتة وبعد فترة زمنية معينة يكون ضعيفا؛ ويرجع ذلك إلى طول عمر الموجودات الثابتة وعدم استهلاكها لا بعد فترة زمنية طويلة. ولذلك فانه يمكن القول أن التغيرات في الأسعار تؤثر في حجم الأموال المستثمرة في الموجودات الثابتة يحصل في حالتين :

- حالة إضافة وحدات إنتاجية جديدة.
- أو حالة استبدال الموجودات المستهلكة بموجودات جديدة. (الزبيدي، 2004، صفحة 578)

2-1 استرداد تكلفة الاستثمار:

يرتبط قرار الموازنة الرأسمالية بتحديد ما إذا كان الاستثمار يغل تدفقات نقدية كافية لاسترداد التكلفة. حينما تضع الشركة أهداف الربحية على أساس التكلفة التاريخية للاستثمار فان التدفق النقدي من الاستثمار يجب أن يمكن من استرداد التكاليف السابقة أو التاريخية. ومع ذلك فان الموارد قد لا تكون كافية لاستبدال الأصل حينما تنتهي حياته الإنتاجية نظرا لان التكلفة الاستبدالية قد تفوق التكلفة التاريخية للأصل ، لذلك يجب استخدام بيانات القيم الجارية في تقييم الاقتراحات الاستثمارية.

كما يجدر الذكر إلى أن مجموع الاهتلاكات المحسوبة على أساس القيمة الجارية لأصول المنشاة لا يضمن بالضرورة تعادله مع التكلفة الاستبدالية في نهاية حياته والعجز الذي يظهر يطلق عليه اهتلاك متأخر . ولتجنب هذا المشكل وجب على متخذ القرار التأكد من استثمار الأموال المجمعة نتيجة الاهتلاك في أصول واستثمارات تغل عائدا كافيا لسد فجوة الاهتلاك. (الفيومي، 2000، صفحة 242)

2-2 الفوائد المقترضة

يتم رسملة التدفق النقدي السنوي على أساس معدل فائدة –تكلفة رأس المال- وهي تمثل التكلفة المدفوعة للحصول على أموال رأس المال اللازمة لتمويل التسهيلات . ومثل بقية عناصر التكاليف فان الفائدة على رأس المال ترتبط بقيمة رأس المال و الفترة التي لن تتاح فيها هذه الأموال الاستثمارية البديلة . وفقا لهذا المضمون فان الفائدة تعتبر عنصر تكاليف بغض النظر عن ما إذا كانت الشركة ستدفع أرباحا لمساهميها. وحين المفاضلة بين المشروعات يجب أن تخصم بمعدل الفائدة المحسوب على أساس القيمة الجارية للفوائد اللازمة. (الفيومي، 2000، صفحة 244)

3-2 قرارات تسعير المنتجات في ظل ارتفاع مستويات الأسعار

إن تحديد أسعار البيع في فترات التضخم العالية عادة ما تكون قدرة الشركة على تحديد أسعار البيع والحفاظ عليها لفترة طويلة إلى حد معقول صعبة. وتواجه المنشات عدة صعوبات في الحفاظ على طلب المستهلكين نتيجة السلوك العشوائي للأسعار، الذي يتمثل أثره في أن الطلب قد ينخفض إذا اعتبر المستهلكون أن الأسعار مرتفعة للغاية. ومن ناحية أخرى يصبح تحديد أسعار البيع تخمينا نتيجة التغيرات التي لا يمكن التنبؤ بها في الظروف والأسعار الاقتصادية على مدى فترة قصيرة من الزمن. والنتيجة النهائية لذلك هي أن تحقيق الربح يصبح لعبة صعبة مما يجعل الأداء يعتمد إلى حد كبير على قدرة مسيري المنشأة على التلاعب بالأسعار.(Ebiaghan, 2019, p. 39)
يتم تحديد وتعديل أسعار بيع السلع والخدمات في ظل عديد من الظروف منها :

- القيادة السعرية
- المنافسة أو التسعير الجبري
- المنتجات التي سيوقف خط إنتاجها

أ) القيادة السعرية

تمثل نظريا وضعا مثاليا للشركات حيث تسمح بالتسعير مع الأخذ في الحسبان كافة التكاليف علاوة على هامش الربح المستهدف.

حيث لا يعني بالضرورة أن الأسعار العالية تحقق أعلى ربح، فمن الضروري اعتماد بيانات تكاليف الأحجام المختلفة من الإنتاج على مضمون التكاليف الجارية. حيث أن تحليل التكلفة يهتم أساسا بتخطيط الأنشطة المقبلة للشركة ؛ أي أن الهدف هو تسعير المنتجات التي ستباع في المستقبل.

ويمكن القول أن التسعير يجب أن يكون مبنيا على أساس مستويات التكاليف في المستقبل وليس مستويات التكاليف الجارية . لذلك في غياب تقدير مأمون لتكاليف المستقبل فان التسعير على أساس الأوضاع الجارية يصبح مفضلا مع إجراء تعديلات دورية كلما استدعت الحاجة. (الفيومي، 2000، صفحة 247)

ب) ظروف المنافسة أو التسعير الجبري

يكون للشركة في ظل هذه الظروف دورا محدودا في تحديد أسعار البيع؛ فالأسعار السائدة بالسوق قد تحدد بواسطة المنافسين أو الأجهزة الحكومية.

في هذه الحالة يثار تساؤل عن فائدة استخدام التكاليف الجارية إذا كانت ذات تأثير محدود على قرارات التسعير وتحديد حواف الأرباح. (الفيومي، 2000، صفحة 248)

ج) المنتجاة التي سيتوقف خط إنتاجها

تساهم التكاليف الجارية في المحافظة على ربحية المشروع في الفترة طويلة الأجل. وفي الفترة قصيرة الأجل قد تبدو مقاييس التكلفة التاريخية ذات أهمية؛ إذ تعتمد قرارات الصنع أو الشراء والاستمرار في إنتاج منتج أم لا على التكاليف التفاضلية. علاوة على ذلك من المهم التعرف على أهداف المشروع في كل حالة. (الفيومي، 2000، صفحة 252)

3- أهمية استخدام البيانات المعدلة وفق تغيرات الأسعار في اتخاذ وتحليل قرارات الموازنة الرأسمالية

وكإضافة لما سبق ومن الناحية العملية فان الشركات لا تقوم بإجراء تعديلات البيانات بآثار التغير في المستوى العام للأسعار عند تحليل إعداد الموازنة الرأسمالية؛ ذلك لان عملية الحساب معقدة إضافة إلى انه يمكن الحصول على القيمة الحالية دون أية تعديلات . ويرى البعض أن الميزة الرئيسية التي يمكن الحصول عليها من التعديل هي أن البيانات المعدلة بآثار تغيرات المستوى العام للأسعار تسمح لمتخذ القرار أن يقارن بنود تقديرات الموازنة الرأسمالية بالبيانات الفعلية لان كلاهما سيضمن آثار تغيرات مستويات الأسعار. وبدون هذه التعديلات فانه يكون مجبرا عند المتابعة مقارنة أرقام وبنود غير متشابهة مما يجعل عملية مقارنة البدائل مضللة.

وعلى الرغم من صحة جزء من هذه المقولة إلا أن استخدام البيانات المعدلة بالتضخم في تحليل إعداد الموازنة الرأسمالية يجعل البيانات الفعلية غير قابلة للمقارنة إلا إذا كان معدل التضخم واحدا. إضافة إلى ذلك فان احتمال تطابق التضخم ضئيل بسبب صعوبة التنبؤ به. فإذا كان الاقتصاديون لا يستطيعون التنبؤ بالتضخم لسنة واحدة بدقة فكيف يمكن التنبؤ بعامل التضخم لعدة سنوات مقبلة. إضافة إلى أن استخدام البيانات المعدلة بالتضخم قد تجعل المدير يلقي باللوم على التضخم في حال عدم تطابق النتائج التقديرية حيث يتعلل بان التضخم الفعلي اختلف عن ما هو مقدر.

وللتغلب على هذه المشاكل فيفضل استخدام البيانات غير المعدلة عند تحليل إعداد الموازنة الأصلي وعند المتابعة يتم تعديل البيانات الفعلية بحيث يتم إزالة آثار التغيرات السعرية التي قد حدثت وبذلك يمكن مقارنة أرقام متشابهة حيث أن البيانات التقديرية والبيانات الفعلية لن تشتمل على آثار للتغير في مستوى الأسعار؛ وبهذه الطريقة لن تتخذ تغيرات مستويات الأسعار ذريعة يستخدمها المدراء لتبرير اختلاف الأرقام الفعلية عن المتوقعة. (ابو حشيشي، 2005، صفحة 577)

4- دراسة تطبيقية في الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء وحدة ادرار

وفيما يخص دراستنا هاته سنقوم بتعديل الموازنة الاستثمارية التقديرية لسنتي 2018 و 2019 ومقارنتها بالموازنة المنجزة لمعاينة الأثر الذي تحدثه عملية التعديل من خلال انحراف الموازنة المسجل في نهاية الدورة.

4-1 تعديل الموازنة الاستثمارية التقديرية للشركة (ج.إ. ك - وحدة ادرار) لسنة 2018

تعد الموازنة التقديرية الاستثمارية للسنة القادمة في نهاية كل سنة حالية. وبالتالي فان الموازنة الاستثمارية التقديرية لسنة 2018 تعد في نهاية سنة 2017. وبالتالي فالقيم المدرجة في موازنة 2018 معبر عنها بالقيم التاريخية في نهاية سنة 2017 إي بتاريخ 2017/12/31. ولإجراء عملية المقارنة بين الموازنات يجب أن نقوم بعملية الإزاحة. إي تعدل الموازنة لتتجانس الأرقام المراد مقارنتها ببعضها. وبالتالي فإذا ما أردنا مقارنة الموازنة المعدة في نهاية سنة 2017 بالموازنة في نهاية 2018 فيجب تعديلها بالأرقام القياسية التي تعبر عن تغيرات مستوى الأسعار في تاريخ إجراء المقارنة، لتكون عملية المقارنة معبرة.

وبناء على ما سبق فان الموازنة التقديرية الاستثمارية لسنة 2018 تعدل وفق العلاقة التالية:
قيمة البند المعدلة = قيمة البند التاريخية X الرقم القياسي الخاص بتاريخ إجراء المقارنة ÷ الرقم القياسي الخاص بتاريخ إعداد الموازنة .
إي أن قيمة البند المعدلة (بتاريخ 2018/12/31) = قيمة البند التاريخية X الرقم القياسي الخاص (بتاريخ 2018/12/31) ÷ الرقم القياسي الخاص(بتاريخ 2017/12/31)

جدول 01. الموازنة التقديرية الاستثمارية لسنة 2018 المعدلة حسب الأرقام القياسية الخاصة للأسعار

الرقم	البيان	مبلغ تاريخي(دج)	م.التعديل	المبلغ المعدل(دج)
01	Acquisition des batteries DC pour les groupes Pratt & Whitney	25 000 000,00	121,6÷126,2	25 945 723,68
02	Acquisition des cabines sanitaires pour la centrale de TIMIMOUN	3 000 000,00	137,81÷143,36	3 120 818,52
03	Acquisition des deux transformateur TA 375 KVA pour la centrale de Kabertene.	2 000 000,00	121,6÷126,2	2 075 657,89
04	Extension du système télésurveillance des centrales de l'unité ADRAR et installation	11 000 000,00	121,6÷126,2	11 416 118,42
05	Acquisition des deux (2) vannes de sectionnement gaz 8" du ZK	3 000 000,00	186 ÷161,2	2 600 000,00
06	Acquisition pièces de rechange TG mobiles PWPS FT8 de l'unité ADRAR (Convention	195 000 000,00	186 ÷161,2	169 000 000,00
07	Acquisition pièces de rechange TG mobiles TM 2500 GE de l'unité ADRAR (Convention	40 000 000,00	186 ÷161,2	34 666 666,67
08	Acquisition pièces de rechange complémentaires TG mobiles PWPS FT8 de	90 000 000,00	186 ÷161,2	78 000 000,00
09	Acquisition pièces de rechange complémentaires TG mobiles TM 2500 GE de	90 000 000,00	186 ÷161,2	78 000 000,00
10	Acquisition des régulateurs de pression et pièces de rechange pour postes gaz de l'unité	40 000 000,00	121,6÷126,2	41 513 157,89
	المجموع	**499 000 000,00**		**446 338 143,08**

المصدر: من إعداد الباحثان

اعتمدنا في تعديل بنود الموازنة الاستثمارية التقديرية الأرقام القياسية الخاصة بالأسعار الوحدوية عند الاستيراد. اعتمدنا هذا الرقم للتعديل لان غالبية الاستثمارات التي تعتزم المنشاة حيازتها يتم اقتناؤها عن طريق الاستيراد الخارجي. فلتعديل بنود هذه الموازنة استخدمنا الأرقام القياسية الخاصة بأسعار المجموعة السلعية أو المجموعة السلعية المماثلة التي ينتمي إليها كل بند استثماري على حدى. ومن خلال عملية التعديل نلاحظ أن المجموع النهائي للموازنة قد نقص بنسبة 11% وهو ما يبين أن مستويات الأسعار الخاصة بالموجودات التي تحتويها الموازنة قد شهدت انخفاضا خلال السنة.

4-2 تعديل الموازنة الاستثمارية الفعلية (المنجزة) للشركة (ج.إ. ك - وحدة ادرار) لسنة 2018

تعد الموازنة المنجزة أو الموازنة بعد الأداء كأداة رقابة وتقييم للأداء وتحديد حجم الانحرافات عن الشيء المقدر. وبالتالي فان قيم الموازنة في هذه الحالة عبارة عن قيم أنجزت خلال السنة المنتهية. فعملية إزاحة قيمها إلى تاريخ المقارنة، ما هي إلا عبارة عن عملية تعديل كافة بنودها وفق الأرقام القياسية العامة للأسعار. وعليه فان الموازنة الاستثمارية المنجزة تعدل بنودها التاريخية بضرب قيمها التاريخية في معامل يساوي إلى الرقم القياسي العام بتاريخ المقارنة مقسوم على الرقم القياسي العام بتاريخ تنفيذ البند.

وبما أن هذه العمليات معظمها لا تحدث في تاريخ معين وإنما تتوزع عملية تنفيذها على مدار السنة فان عملية التعديل في هذه الحالة تأخذ متوسط الرقم القياسي خلال السنة بدل الرقم القياسي العام بتاريخ نشأة البند. إي أن:
قيمة البند المعدل (2018/12/31)= القيمة التاريخية للبند * الرقم القياسي(2018/12/31) ÷ متوسط الرقم القياسي لسنة 2018.

جدول 02. تعديل الموازنة الاستثمارية الفعلية لسنة 2018 حسب المستوى الخاص للأسعار

الرقم	البيان	مبلغ تاريخي(دج)	معامل التعديل	المبلغ المعدل(دج)
01	Acquisition des batteries DC pour les groupes Pratt & Whitney.	25 000 000,00	124,35÷126,2	25 371 934,06
02	Acquisition des cabines sanitaires pour la centrale de TIMIMOUN	3 000 000,00	141,15÷143,36	3 046 971,31
03	Acquisition des deux transformateur TA 375 KVA pour la centrale de Kabertene.	2 000 000,00	124,35÷126,2	2 029 754,72
04	Extension du système télésurveillance des centrales de l'unité ADRAR et installation	11 000 000,00	124,35÷126,2	11 163 650,99
05	Acquisition des deux (2) vannes de sectionnement gaz 8" du ZK	3 000 000,00	170,57 ÷161,2	2 835 199,62
06	Acquisition pièces de rechange TG mobiles PWPS FT8 de l'unité ADRAR (Convention	195 000 000,00	170,57 ÷161,2	184 287 975,61
07	Acquisition pièces de rechange TG mobiles TM 2500 GE de l'unité ADRAR (Convention	40 000 000,00	170,57 ÷161,2	37 802 661,66
08	Acquisition pièces de rechange complémentaires TG mobiles PWPS FT8 de l'unité ADRAR	90 000 000,00	170,57 ÷161,2	85 055 988,74
09	Acquisition pièces de rechange complémentaires TG mobiles TM 2500 GE de l'unité ADRAR	90 000 000,00	170,57 ÷161,2	85 055 988,74
10	Acquisition des régulateurs de pression et pièces de rechange pour postes gaz de l'unité d'Adrar.	40 000 000,00	124,35÷126,2	40 595 094,49
	المجموع	**499 000 000,00**		**477 245 219,95**

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال عملية التعديل اتضح أن الموازنة الاستثمارية المنجزة المعدلة حسب الأرقام القياسية الخاصة منخفضة على المجموع التاريخي لها بنسبة 04%. وبالتالي يمكن القول أن مستوى أسعار المجموعة السلعية التي تنتمي إليها بنود الموازنة قد شهدت انخفاضا خلال السنة.

4-3 حساب الانحراف الكلي للموازنة التقديرية عند التعديل حسب مستويات الأسعار بتاريخ 2018/12/31

بعد إجراء عملية تعديل بنود الموازنة الاستثمارية التقديرية ثم يليها تعديل الموازنة المنفذة أو المنجزة، تأتي عملية المقارنة للوقوف على حجم الانحراف المسجل بعد كل عملية تنفيذ.

جدول 03. انحراف الموازنة الاستثمارية التاريخية والمعدلة حسب مستوى الأسعار لسنة 2018

رقم	مبالغ تاريخية				تكلفة تاريخية معدلة بالأرقام القياسية الخاصة			
	ت, مقدرة	تكلفة فعلية	انحراف	النسبة	ت, مقدرة	تكلفة فعلية	انحراف	النسبة %
1	25 000 000,00	25 000 000,00	0,00	0,00	25 945 723,68	25 371 934,06	-573 789,63	-2,21
2	3 000 000,00	3 000 000,00	0,00	0,00	3 120 818,52	3 046 971,31	-73 847,21	-2,37
3	2 000 000,00	2 000 000,00	0,00	0,00	2 075 657,89	2 029 754,72	-45 903,17	-2,21
4	11 000 000,00	11 000 000,00	0,00	0,00	11 416 118,42	11 163 650,99	-252 467,44	-2,21
5	3 000 000,00	3 000 000,00	0,00	0,00	2 600 000,00	2 835 199,62	235 199,62	9,05
6	195 000 000,00	195 000 000,00	0,00	0,00	169 000 000,00	184 287 975,61	15 287 975,61	9,05
7	40 000 000,00	40 000 000,00	0,00	0,00	34 666 666,67	37 802 661,66	3 135 995,00	9,05
8	90 000 000,00	90 000 000,00	0,00	0,00	78 000 000,00	85 055 988,74	7 055 988,74	9,05
9	90 000 000,00	90 000 000,00	0,00	0,00	78 000 000,00	85 055 988,74	7 055 988,74	9,05
10	40 000 000,00	40 000 000,00	0,00	0,00	41 513 157,89	40 595 094,49	-918 063,40	-2,21
مج	**499 000 000,00**	**499 000 000,00**	**0,00**	**0,00**	**446 338 143,08**	**477 245 219,95**	**30 907 076,87**	**6,92**

المصدر : من إعداد الباحثان

من خلال عملية مقارنة الموازنة المعدة وفق التكاليف التاريخية بالموازنة المنجزة التاريخية لاحظنا أن مجموع المبالغ المرصدة لعملية الاستثمار قد تم استهلاكها خلال سنة 2018 . وبالتالي فمن البديهي أن يكون الانحراف يساوي إلى الصفر. ولكن ما يعاب على عملية المقارنة أننا نقارن قيم غير متجانسة القيمة لان الموازنتين معدتين في وقتين مختلفين.

عند تعديل الموازنة وفق الأرقام القياسية الخاصة انخفض مجموعها بنسبة 11% . كما أن الموازنة الاستثمارية المنفذة عرفت انخفاضا كذلك في قيمتها بنسبة 04% عند تعديل قيمها وفق الأرقام القياسية الخاصة للأسعار. وبالتالي عند مقارنة الموازنتين في نفس التاريخ إي 2018/12/31 سجلنا انحرافا بنسبة تقارب 07%. إي أن مجموع موازنة الأداء يزيد عن مجموع الموازنة المقدر وفق هذا الأساس.

4-4 تعديل الموازنة الاستثمارية التقديرية للشركة (ج.إ. ك - وحدة ادرار) لسنة 2019

نفس الإجراء المطبق في سنة 2018 سنقوم بتعديل بنود الموازنة التقديرية الاستثمارية حسب المستوى العام للأسعار ثم حسب الأرقام القياسية الخاصة للأسعار.

جدول04. الموازنة التقديرية الاستثمارية المعدلة حسب مستويات الأسعار الخاصة لسنة 2019

الرقم	البيان	مبلغ تاريخي	معامل التعديل	المبلغ المعدل
1	interconnections des sites Adrar et In salah au backbone FB unité ADRAR	40 000 000,00	140,57÷150,3	42 768 727,32
2	Acquisition de moyen de transport et manutentions pour la nouvelle unité d'Adrar	46 150 000,00	140,57÷150,3	49 344 419,15
3	Construction bac fuel pour la centrale d'Adrar	192 000 000,00	119,80÷132,85	212 914 858,10
4	Acquisition de pièces de rechange MARK IV pour les groupes TG frame 5 de la centrale d'Adrar	7 500 000,00	161,2÷171,8	7 993 176,18
5	Acquisition des pièces de rechange pour les TG mobiles FT8 PWPS	214 500 000,00	161,2÷171,8	228 604 838,71
6	Acquisition des pièces de rechange pour les TG mobiles TM 2500 GE	50 000 000,00	161,2÷171,8	53 287 841,19
7	Acquisition des huiles et graisses pour les groupes de l'unité d'Adrar.	45 000 000,00	93,9 ÷93,4	44 760 383,39
8	Acquisition pièce de rechange partie chaude pour les turbines à gaz frame 5001 PA de l'unité (instrumentation)	33 000 000,00	161,2÷171,8	35 169 975,19
9	Acquisition pièces de rechange TG mobiles PWPS FT8 ADRAR	214 500 000,00	161,2÷171,8	228 604 838,71
10	Acquisition pièces de rechange TG mobiles PWPS FT8 TIMIMOUN			
11	Acquisition pièces de rechange TG mobiles PWPS FT8 KABERTENE			
12	Acquisition pièces de rechange TG mobiles PWPS FT8 ZAOUIET KOUNTA			
13	Acquisition pièces de rechange TG mobiles TM 2500 GE ZAOUIET KOUNTA	78 000 000,00	161,2÷171,8	83 129 032,26
14	Acquisition pièces de rechange TG mobiles TM 2500 GE TIMIMOUN			
15	Acquisition des kits de pièce de combustion pour les turbines à gaz frame 5001 PA de la division d'Adrar	66 062 000,00	126,2÷117,9	61 717 193,34
16	Acquisition de pièce de rechange pour le système fuel des TG frame 5 d'Adrar	142 975 000,00	161,2÷171,8	152 376 581,89
17	Acquisition de pièce de rechange pour le système fuel des turbines à gaz PWPS FT8 de la division d'Adrar	142 221 000,00	161,2÷171,8	151 573 001,24
18	Acquisition de pièces de rechange MARK V Ie et tableau excitation et protection in Salah	197 514 000,00	161,2÷171,8	210 501 893,30
	المجموع	**1 469 422 000,00**		**1 562 746 759,96**

من خلال جدول تعديل الموازنة الاستثمارية حسب مستويات الأسعار الخاصة بالوحدة عند الاستيراد زاد مجموع الموازنة عند التعديل بنسبة زيادة تقدر ب 06% . وبالتالي فان زيادة مجموع الموازنة المعدلة دليل على ارتفاع مستويات أسعار غالبية أصول المؤسسة.

جدول 05. تعديل الموازنة الاستثمارية الفعلية لسنة 2019 حسب الأرقام القياسية الخاصة للأسعار

الرقم	البيان	مبلغ تاريخي	معامل التعديل	المبلغ المعدل
1	interconnections des sites Adrar et In salah au backbone FB unité ADRAR	40 000 000,00	141,48÷150,3	42 493 638,68
2	Acquisition de moyen de transport et manutentions pour la nouvelle unité d'Adrar	46 150 000,00	141,48÷150,3	49 027 035,62
3	Construction bac fuel pour la centrale d'Adrar	51 000 000,00	121,42÷132,85	55 800 938,89
4	Acquisition de pièces de rechange MARK IV pour les groupes TG frame 5 de la centrale d'Adrar	7 500 000,00	167,25÷171,8	7 704 035,87
5	Acquisition des pièces de rechange pour les TG mobiles FT8 PWPS	0,00	167,25÷171,8	0,00
6	Acquisition des pièces de rechange pour les TG mobiles TM 2500 GE	0,00	167,25÷171,8	0,00
7	Acquisition des huiles et graisses pour les groupes de l'unité d'Adrar.	0,00	90,75 ÷93,4	0,00
8	Acquisition pièce de rechange partie chaude pour les turbines à gaz frame 5001 PA de l'unité	33 000 000,00	167,25÷171,8	33 897 757,85
9	Acquisition pièces de rechange TG mobiles PWPS FT8 ADRAR	0,00	167,25÷171,8	0,00
10	Acquisition pièces de rechange TG mobiles PWPS FT8 TIMIMOUN			
11	Acquisition pièces de rechange TG mobiles PWPS FT8 KABERTENE			
12	Acquisition pièces de rechange TG mobiles PWPS FT8 ZAOUIET KOUNTA			
13	Acquisition pièces de rechange TG mobiles TM 2500 GE ZAOUIET KOUNTA	0,00	167,25÷171,8	0,00
14	Acquisition pièces de rechange TG mobiles TM 2500 GE TIMIMOUN			
15	Acquisition des kits de pièce de combustion pour les turbines à gaz frame 5001 PA de la division d'Adrar	0,00	119,72÷117,9	0,00
16	Acquisition de pièce de rechange pour le système fuel des TG frame 5 d'Adrar	0,00	167,25÷171,8	0,00
17	Acquisition de pièce de rechange pour le système fuel des turbines à gaz PWPS FT8 de la division d'Adrar	49 000 000,00	167,25÷171,8	50 333 034,38
18	Acquisition de pièces de rechange MARK V Ie et tableau excitation et protection in Salah	197 514 000,00	167,25÷171,8	202 887 325,56
	المجموع	**424 164 000,00**		**442 143 766,85**

المصدر: من إعداد الباحثان

بعد تعديل قيم الموازنة بالأرقام القياسية الخاصة بأسعار المجاميع السلعية المماثلة لنفس أصول المنشاة ارتفعت قيمة مجموع الموازنة المعدلة عن التاريخية بنسبة 04% بخلاف تعديل الموازنة حسب المستوى العام . وهذا ما يدل على أن أسعار المجموعات السلعية التي تنتمي إليها أصول الموازنة قد ارتفعت مستوياتها بمعدل اكبر من المستوى العام للأسعار.

4-5 حساب الانحراف الكلي للموازنة التقديرية لسنة 2019عند التعديل حسب مستويات الأسعار

جدول 06. حساب انحراف الموازنة الاستثمارية التاريخية والمعدلة للشركة في سنة 2019

الرقم	مبالغ تاريخية				تكلفة تاريخية معدلة بالأرقام القياسية الخاصة			
	ت, مقدرة	تكلفة فعلية	انحراف	النسبة	ت, مقدرة	تكلفة فعلية	انحراف	النسبة %

1	40 000 000,00	40 000 000,00	-1 045 258 000,00	42 768 727,32	42 493 638,68	-275 088,65	-0,64
2	46 150 000,00	46 150 000,00	0,00	49 344 419,15	49 027 035,62	-317 383,53	-0,64
3	192 000 000,00	51 000 000,00	-141 000 000,00	212 914 858,10	55 800 938,89	-157 113 919,21	-73,79
4	7 500 000,00	7 500 000,00	0,00	7 993 176,18	7 704 035,87	-289 140,30	-3,62
5	214 500 000,00	0,00	-214 500 000,00	228 604 838,71	0,00	-228 604 838,71	-100,00
6	50 000 000,00	0,00	-50 000 000,00	53 287 841,19	0,00	-53 287 841,19	-100,00
7	45 000 000,00	0,00	-45 000 000,00	44 760 383,39	0,00	-44 760 383,39	-100,00
8	33 000 000,00	33 000 000,00	0,00	35 169 975,19	33 897 757,85	-1 272 217,34	-3,62
9	214 500 000,00	0,00	-214 500 000,00	228 604 838,71	0,00	-228 604 838,71	-100,00
10							
11							
12							
13	78 000 000,00	0,00	-78 000 000,00	83 129 032,26	0,00	-83 129 032,26	-100,00
14				0,00	0,00	0,00	0,00
15	66 062 000,00	0,00	-66 062 000,00	61 717 193,34	0,00	-61 717 193,34	-100,00
16	142 975 000,00	0,00	-142 975 000,00	152 376 581,89	0,00	-152 376 581,89	-100,00
17	142 221 000,00	49 000 000,00	-93 221 000,00	151 573 001,24	50 333 034,38	-101 239 966,86	-66,79
18	197 514 000,00	197 514 000,00	0,00	210 501 893,30	202 887 325,56	-7 614 567,74	-3,62
	1 469 422 000,00	**424 164 000,00**	**-1 045 258 000,00**	**1 562 746 759,96**	**442 143 766,85**	**-1 120 602 993,11**	**-71,71**

المصدر: من إعداد الباحثان

بعد تعديل بنود الموازنة الاستثمارية التقديرية و موازنة الأداء الاستثماري المنجز في نهاية السنة وبعد القيام بعملية مقارنة الموازنتين في كل حالة للوقوف على نسبة الانحراف وهل تتغير هذه النسبة في حالة التعديل.

قبل عملية إجراء التعديل حسب مستويات الأسعار نلاحظ أنه عند مقارنة الأداء بالقيمة المقدرة، سجلنا انحرافا بنسبة 71.13%. وهذا يدل على أن الشركة خلال سنة 2019 لم تنفذ سوى ما نسبته 28.87% من برامجها الاستثمارية خلال السنة. وبالتالي فالمؤسسة في هذه الحالة لم تستهلك كافة اعتماداتها السنوية المخصصة للاستثمار، على خلاف سنة 2018.

ولكن عند تعديل الموازنة وفق الأرقام القياسية الخاصة ارتفعت نسبة الانحراف ولو قليلا لتصبح تساوي إلى 71.71%. إي زيادة بنسبة تقدر ب 0.58 % إي انه عند تعديل الموازنة الاستثمارية وفق الأرقام القياسية الخاصة للأسعار زاد انحراف الموازنة وبالتالي فان موازنة الأداء انخفضت عند التعديل.

وبالتالي يمكن القول أن عملية تعديل الموازنة حسب مستويات الأسعار من شانه أن يسمح بإجراء عملية الرقابة الحقيقية على الموازنة ومقارنة الأداء بالمخطط من خلال اعتماد أرقام متجانسة القيمة قريبة من القيم الحقيقية في تاريخ إجراء المقارنة.

خاتمة:

ركزت بحوث السوق على المحتوى المعلوماتي وركزت نظرية الوكالة على شرح والتنبؤ بسلوك الإدارة في اختيار الطرق المحاسبية . كما توصلت نظرية السوق ونظرية الوكالة إلى نتيجة مفادها أن دور المحاسب يرتكز أكثر ما يكون على الإفصاح المحاسبي أكثر منه بالنسبة للقياس والتقييم لعناصر القوائم المالية لان السوق كفيل بالنظر فيما وراء الأرقام المحاسبية.

هناك اختلاف كبير في أهداف الربح في ظل مدخل التكلفة الجارية ومدخل التكلفة التاريخية . ففي مدخل التكلفة التاريخية نجد أن هدف المشروعات هو تحقيق عائد يزيد عن الاستثمارات البديلة المتاحة لملاك المشروع محسوبة على أساس التكلفة الجارية بحيث من الممكن تطوير هدف الربحية في ظل التكلفة التاريخية بإضافة هامش لتعويض المساهمين عن مخاطر تغير قيمة الأصول النقدية ومع ذلك فهذا الأسلوب غير كافي إذ أن جزء من الأرباح في هذه

الحالة سيمثل احتياطي للمحافظة على الأصول. أما مدخل التكلفة الجارية فيحدد تكلفة استبدال كل من المخزون والأصول الثابتة والفوائد المفترضة والمحسوبة على أساس الفرص البديلة لرأس المال.

من خلال تعديل بنود الموازنة الاستثمارية حسب مستويات الأسعار تباين اتجاه انحراف الموازنة حسب معامل التعديل. حيث سجلت الموازنة في سنة 2018 انحرافا موجبا في حالة التعديل حسب المستويات الخاصة للأسعار. وهو ما يؤكد الاتجاه العكسي لمؤشرات الأسعار الخاصة ببنود الموازنة مقارنة بالمستوى العام للأسعار خلال السنة. أما في سنة 2019 فلم تشهد الانحرافات تغييرا يذكر وهو ما يفسر بالاستقرار النسبي في مستويات الأسعار خلال السنة.
وعليه توصلنا من خلال دراستنا هاته إلى استخلاص النتائج التالية:

- استعمال البيانات التاريخية في إعداد الموازنات التخطيطية في فترات تغيرات مستويات الأسعار يؤثر على فاعلية هذه الموازنات كأداة للرقابة والتخطيط ، فالبيانات التاريخية الواردة فيها لا تساعد على تحليل الدخل أو قياس الأداء بشكل واقعي. إذ أن الانحراف سيظهر بشكل مبالغ فيه بسبب الفارق الزمني بين التكاليف والإيرادات.
- وقد اظهر البحث أن إعداد الموازنات التخطيطية وفق البيانات التاريخية في فترات تغيرات مستويات الأسعار لا يعكس الوضع الحقيقي للمنشاة كما لا يؤدي إلى تحليل عادل ودقيق للانحرافات بين المخطط والفعلي، وقد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة أثناء عملية الرقابة.
- قصور الموازنات التخطيطية الحالية التي تعد وفقا لأسس تاريخية عن تلبية احتياجات مستخدميها من مقارنة المخطط والفعلي وتحقيق الرقابة الفعالية على تنفيذ هده الموازنة. وهو ما تحققه الموازنات المعدة في ضوء محاسبة تغيرات الأسعار.

قائمة المصادر والمراجع:

1. د.كمال الدين الدهراوي؛ تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار؛ الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر 2001.
2. د. محمد الفيومي محمد ؛ قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ؛ دار الجامعة الجديدة للنشر؛ الإسكندرية مصر 2000 .
3. د. خليل عواد أبو حشيش؛ المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية؛ دار وائل للنشر؛ طبعة أولى؛ عمان الأردن ؛ 2005.
4. رجاء رشيد عبد الستار؛ تحليل الانحرافات باعتماد الموازنات التخطيطية كأساس لتقويم الأداء؛ مجلة الإدارة والاقتصاد ؛ العدد 63 /2007
5. البلتاجي محمد ؛ أسس إعداد الموازنة التخطيطية في المصارف الإسلامية ؛ المعهد العربي للفكر الإسلامي؛ دراسات في الفكر الإسلامي؛ القاهرة؛ 1996.
6. د.يوحنا عبد آل آدم؛ د. صالح الرزق؛ المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة؛الطبعة الأولى؛ دار الحامد للنشر ؛عمان الاردن2006.
7. محمد حسن محمد الجديلي؛ دور الموازنة كأداة تخطيط مالي في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة؛ رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل؛كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة ؛ 2005 .
8. بان هاني أيوب، بشرى حكمت عبد الواحد، فريال شرف عيدان؛ اعتماد الموازنات التخطيطية في تحليل الانحرافات كأساس لتقويم الأداء في الشركات الصناعية؛ مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة؛ العدد 37، 2013 ؛ ص 321-342 .
9. أ.د مؤيد الفضل؛ أ.د عبد الناصر إبراهيم نور؛ د. عبد الخالق مطلك الراوي؛ المحاسبة الإدارية ؛ دار المسيرة عمان الأردن ؛ طبعة أولى 2007.
10. سليم محمد عيد؛ الموازنات التخطيطية والتضخم؛ مجلة جرش للبحوث والدراسات الأردنية ؛ المجلد 01 ، العدد الثاني1997؛ ص 107-140
11. مطر محمد ؛ التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ؛ طبعة أولى؛ دار وائل للنشر ؛ عمان الأردن 2004

12. عبد المنعم محجوب عبد الله محمد ؛ المشكلات التي تواجه إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية في ظل ارتفاع معدلات التضخم؛ رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل؛ كلية الاقتصاد والتنمية الريفية ، جامعة الجزيرة السودان؛ 2017.
13. د.شقيري نوري موسى، د.أسامة عزمي سلام؛ دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية؛ دار المسيرة للنشر ؛ عمان الأردن ؛ طبعة أولى 2009؛ ص 180
14. ا.د حمزة محمود الزبيدي؛ الإدارة المالية المتقدمة ؛ مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع؛ عمان الأردن ، 2004؛ ص 578

15. Ebiaghan Orits Frank ; Acomparativ Analysis of inflation –adjusted and historical cost accounting information; Journal Trends Economics and management; vol (1) 33 -2019 , pp 35-50 .
16. Keller and Ferrara ,Management accounting for Profit and Control,N.Y Mgcraw – Hill,1998, p 388